ناقش زيادة تعويضات المكلفين أعمال امتحانات الشهادات العامة والتعليم المهني

مجلس الوزراء يعطي الأولوية في توزيع المحروقات بعد بدء الانفراجات لمازوت التدفئة

الوطن

مجموعة من القضايا الخدمية والإدارية ناقشها مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على رأسها مشروع الصك التشريعي المتضمن زيادة التعويضات المالية للعاملين المكلفين بأعمال امتحانات الشهادات العامة في وزارة التربية ومديرياتها ومدارس التعليم المهني في الجهات العامة، بما يتناسب مع حجم الجهود المبذولة لإنجازها بدقة تامة وفي الأوقات المحددة، ومع الأعباء التي يتحملها المصحح والمراقب والقائمون على الأعمال الامتحانية.

هذا وناقش المجلس أيضاً مقترحات اللجان الوزارية المعنية بشأن نسب توزيع مادة المازوت على القطاعات المختلفة وتأمين احتياجاتها وزيادة مخصصات المشافي في القطاعين العام والخاص والنقل الجماعي من المحروقات، مع إعطاء الأولوية في التوزيع بعد بدء الانفراجات في الفترة القريبة المقبلة لمازوت التدفئة، وأكد متابعة عمل لجان المحروقات في المحافظات بما يضمن ممارسة مهامها بالشكل الأمثل وتحقيق عدالة التوزيع، وتطبيق أقصى العقوبات بحق المتاجرين بالمواد المدعومة، وتم تكليف شركة محروقات بالإسراع في أتمتة توزيع المازوت الزراعي بموجب البطاقة الإلكترونية وتطبيق مشروع الـ GPS على الآليات في كل المحافظات.

وكلف المجلس الوزارات المعنية مراجعة قائمة السلع التصديرية في الروزنامة الزراعية، وتحديد الأولويات بالنسبة للمواد المستوردة بما يضمن تزويد السوق المحلية بالسلع الضرورية التي تحتاجها، ودراسة الجدوى الاقتصادية لنقل الحمضيات من محافظتي اللاذقية وطرطوس إلى المنطقة الوسطى ودمشق عبر القطارات بما يقلل من تكاليف النقل وينعكس بشكل مباشر على تخفيض أسعار المادة المعروضة في الأسواق.

وشدد المجلس على استمرار عمل المشافي والأفران والمصارف والمنافذ الحدودية والمحاكم لتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين خلال عطلة عيدي الميلاد ورأس السنة مع متابعة حسن سير العمل في هذه الجهات، بالتوازي مع زيادة الرقابة على الأسواق وقمع المخالفات وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وبين المهندس عرنوس أهمية تنشيط الأسواق الشعبية لكسر الحلقة الوسيطة وإيصال السلع والمواد من المنتج إلى المستهلك بأسعار مناسبة وتحقيق التوازن في الأسواق، وشدد على جودة تقديم الخدمات الطبية والصحية في المشافي والمراكز الصحية بما يعكس الدعم الحكومي المقدم لقطاع الصحة، وطلب من وزارة المالية الإعلان عن آلية منح قرض الـ ٤٠٠ ألف ليرة للعاملين في الدولة والمتقاعدين من دون فوائد بالسرعة الممكنة وتحقيق المرونة في إجراءات الحصول على القرض.

وناقش مجلس الوزراء مشروع قانون قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١، ومشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٤ المتعلق بدخول وإقامة العرب والأجانب.

ووافق المجلس على عدد من العقود المتعلقة باستكمال تنفيذ أعمال مشروع المجمع التعليمي في جرمانا بريف دمشق، واستكمال تنفيذ البنية التحتية للمنطقة التنظيمية الأولى الخاصة بالمرسوم التشريعي رقم ٦٦ لعام ٢٠١٢، إضافة إلى مشروعات خدمية وتنموية في عدد من المحافظات.

٢٥ بالمئة من مربي الدواجن بقوا في السوق

قصار لـ«الوطن»: ضرورة السماح باستيراد كسبة فول الصويا دون اللجوء للمنصة

متوقع زيادة الطلب على الفروج خلال الأعياد وارتفاع أسعاره بنسبة ٢٥ بالمئة

رامز محفوظ

توقع عضو لجنة مربي الدواجن أنس قصار أن يزداد الطلب على شراء الفروج خلال أعياد الميلاد ورأس السنة لكن بنسبة أقل من الطلب الذي حصل خلال العام الماضي وأن ترتفع أسعار الفروج وأجزائه بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ بالمئة نتيجة زيادة الطلب عن الفترة الحالية إذ إنه من المتوقع أن يصل سعر كيلو الفروج الحي كحد أدنى لحدود ١٣ ألف ليرة من أرض المدجنة ومن الممكن أن يصل لحدود ١٥ ألف في حال زيادة الطلب عن المتوقع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين قصار بأنه في حال كانت تكاليف مدخلات إنتاج الفروج رخيصة سينخفض سعر الفروج لكن ما يحصل أن مدخلات الإنتاج مرتفعة لذا نجد أن سعر الفروج مرتفع وفي حال استمر الارتفاع سنشهد تدميراً لقطاع الدواجن مستقبلاً.

ولفت إلى أن قطاع الدواجن يعيش في أسوأ الظروف حالياً أسأ سابقاً أي قبل عام ٢٠١٠ فإن هذا القطاع كان يساهم بتشغيل نحو ٢٠ بالمئة من مجموع القوة العاملة على مستوى سورية بالكامل وكان حينها يتم تصدير مايين ٤ و٥ براادات محملة بالبيض يومياً إلى العراق أما اليوم فليس هناك أي إمكانية للتصدير أبداً باعتبار أن ما ينتج بحدود ٢٠ بالمئة مما كان ينتج سابقاً، مضيفاً لو تحسن دخل المواطن اليوم وأصبح قريباً من دخله قبل عام ٢٠١٠ فإننا لن نجد حتى بيضة واحدة في السوق خلال أيام قليلة باعتبار أن ما ينتج حالياً قليل ولن نجد فروجاً واحد حياً في المداجن سعر الكيلو منه يباع بأقل من ٢٠ ألف ليرة، متمنياً أن يتحسن وضع قطاع الدواجن قريباً ويتم دعمه بشكل أكبر من أجل أن تتحسن العجلة الاقتصادية في سورية.

وأكد أنه نتيجة للأزمات الحالية من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وعلى رأسها الارتفاع الكبير في سعر مادة كسبة فول الصويا والذي وصل سعر الكيلو منها لحدود ٦٥٠٠ ليرة والتي تعتبر من أهم مدخلات الإنتاج في تربية الفروج وفي إنتاج البيض لم يتبق سوى ٢٥ بالمئة من إجمالي العاملين في تربية الفروج.

وأوضح بأن سعر كيلو مادة كسبة فول الصويا في لبنان أقل من سعره في سورية إذ إن سعره اليوم في لبنان ٤٥٥٠ ليرة على حين أن سعره في سورية ٦٥٠٠ ليرة، مطالباً بضرورة السماح للتجار باستيراد المادة من لبنان دون اللجوء للمنصة عن طريق سيارات الشحن بالمفرق وان يتم السماح لها بالدخول الأمر الذي سينعكس على التكلفة.

وأشار إلى أن تجار الأعلاف الذين يستوردون الأعلاف يعانون حالياً من موضوع الاستيراد نتيجة لانتظارهم على الدور لأشهر للحصول على أموالهم التي يضعونها بالمليارات من خلال منصة تمويل الاستيراد.

وبين بأن مشكلة التربية التي نعاني منها بشكل كبير هو أن كل مدخلات إنتاج الفروج والبيض مرتبطة بسعر الصرف من أدوية وأعلاف وغيرها وهذه المواد غير قابلة للتخزين ويجب بيعها بالليرة السورية ووفقاً لدخل المواطن المتدني على عكس بقية المواد الأخرى التي يمكن تخزينها.

ولفت إلى أنه خلال الاجتماع الأخير للمربين مع مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية نضال مقصود والذي كان يحضره مندوبون عن المؤسسة العامة للدواجن تقدم المندوبون عن المؤسسة ببيان تكلفة حقيقي وكانت كلفة كيلو الفروج الحي في البيان المقدم ١٢,٥ ألف ليرة وكلفة صحن البيض زنة ٣٠ كيلو ٢٠,٣٥ ألف ليرة، علماً أن هذه الأسعار مقدمة من مؤسسة عامة تحصل على الكهرباء والمازوت بالسعر المدعوم والمادتان متوفرتان وتحصل على الأعلاف بالسعر المدعوم، على حين إننا كقطاع خاص لا نحصل على كفايتنا من الأعلاف المدعومة والمازوت والكهرباء كما تحصل عليه المؤسسة ورغم ذلك حين تم سؤالنا عن رأينا بالتكلفة المقدمة من قبل مؤسسة الدواجن قلنا إننا نقبل بالسعر المقدم لكن مديرية الأسعار بعد الاجتماع حددت سعر كيلو الفروج في النشرة بسعر أقل وهو ١٠,٢ آلاف وهذا السعر اقل من تكلفته التي وصلت اليوم لأكثر من ١٢,٥ ألف ليرة.

المركزي يعمم على المصارف لإصدار بطاقات مصرفية للمنشآت الصناعية

رجب لـ«الوطن»: توزيع نقاط البيع في المدن والغرف الصناعية والبطاقة ستوفر الوقت والجهد وعناء حمل الأموال

عبد الهادي شباط

عمم مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة بالتواصل مع أصحاب المنشآت الصناعية ممن لديهم حسابات مصرفية ، لاستكمال كل الإجراءات اللازمة لإتمام عملية إصدار بطاقات مصرفية، بحيث يتم إصدار البطاقة باسم المنشأة كشخص اعتباري، وتسلم إلى المفوض بتحريك الحساب قانوناً، على أن يتم إنجاز هذه العملية بأسرع وقت ممكن، لتمكين المنشآت الصناعية من استخدامها خلال الأسبوع القادم كحد أقصى، وذلك بهدف تسهيل عمل المنشآت الصناعية وتعاملاتها المالية عبر استخدام بطاقات الدفع المصرفية.

و في توضيح لـ«الوطن»اعتبر مدير أنظمة الدفع الالكتروني في مصرف سورية المركزي عماد رجب أن هذه الخدمة هي شكل من أشكال الدفع الالكتروني التي تتجه الحكومة للتوسع بها بالتعاون مع مصرف سورية المركزي وأن هذه البطاقة تختصر الكثير من الوقت والجهد في تسديد قيم المحروقات وعناء حمل الأموال (كاش).

مبيناً أنه تم تأمين نقاط البيع التي تحتاجها هذه الخدمة حيث تم التوافق على توزيع نقطتين في كل غرفة صناعة إضافة لتوزيع هذه النقاط في المدن الصناعية (عدرا – حسيا – الشيخ نجار)

في حين تم التعميم على المصارف العاملة لتصدير هذه البطاقات بحيث يمكن لكل صناعي لديه منشأة استصدار هذه البطاقة من المصرف الذي يوطن به حسابات المنشأة حيث ستحمل هذه البطاقات اسم المنشأة الصناعية وليس اسم الصناعي وتحرير سقوف التحويلات على هذه البطاقات بما يتناسب مع حجم وقيم المحروقات التي قد يحتاج الصناعي تسديدها.

و في اتصال هاتفي مع رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري بيّن أن الهدف من هذه (البطاقة المصرفية) هو تمكين الصناعيين من تسديد قيم المحروقات عبر هذه البطاقة والاستغناء عن التعامل بالكاش وهو ما يريح الصناعي، وأن هذه الخدمة باتت متاحة وتم تأمين نقطة بيع في غرفة صناعة دمشق بالحريقة وبإمكان الصناعيين الاستفادة منها وتسديد قيم محروقاتهم وأن هناك رغبة لدى الصناعيين بالاستفادة من هذه الخدمة والحصول على هذه البطاقات.

> المصري لـ«الوطن»: الخدمة باتت متوافرة في غرفة صناعة دمشق وهي تمكّن الصناعيين من تسديد قيم المحروقات بسهولة

بينما بيّن مدير الدفع الإلكتروني أن إجراءات الحصول على هذه البطاقة بسيطة ويمكن إنجازها بشكل سريع من قبل المصرف الذي يتعامل معه الصناعي ولديه فيه حساب للمنشأة الصناعية وأنه سيتم التوسع في هذه الخدمة، وتم العمل على تأمين كل متطلبات هذه الخدمة التي تأتي ضمن حزمة الإجراءات التي يعمل عليها مصرف سورية المركزي للتوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني وتشجيع تقديم الخدمات عبر قنوات الدفع الإلكتروني مضيفاً بأن المركزي يتجه في الإطار نفسه إلى تحرير سقف السحب اليومي من حسابات التجار المصرفية الخاصة بحصيلة مبيعات أجهزة نقاط البيع المنفذة إلكترونياً والمحددة بشكل منفصل عن بقية الحسابات المصرفية للتجار المذكورين، وأن فتح هذه السقوف جاء استجابة للطلبات الواردة إلى المصرف (المركزي) بخصوص رفع سقف السحب النقدي اليومي من حسابات التجار المقدمين لخدمة نقاط البيع المخصصة لهذه الخدمة وبهدف التشجيع على استخدام قنوات الدفع الإلكتروني عن طريق أجهزة نقاط البيع وتم العمل على تنفيذ هذه الخدمة من قبل بعض المصارف الخاصة للتجار الراغبين في التعامل مع هذه الخدمة على أن يدخل المصرف التجاري والعقاري على خط الخدمة مع بداية العام القادم وبعدها تدخل كل المصارف بشكل تدريجي، مبيناً أن المقصود من هذا الإجراء هو أن التاجر الذي يحصل على قيم مبيعاته عن طريق تحويل هذه القيم إلى حسابه المصرفي عبر استخدام نقطة البيع المفعلة لديه يمكنه سحب قيم هذه المبيعات التي دخلت لحسابه نقداً من المصرف.

وتوقع أن يكون هناك توسع في انتشار وتطبيق هذه الخدمة خلال المرحلة المقبلة خاصة للفعاليات الخدمية والتجارية الحيوية مثل المولات والأسواق الرئيسة وانسحاب ذلك تباعاً على بقية الفعاليات التجارية صالات ومراكز السورية للتجارة وغيرها.

ردا على اقتراح وزير «التموين» بوضع رصيد نقدي في البطاقة الذكية

عربش لـ«الوطن»: التوقف عن التجريب والأفكار الارتجالية.. والمستثمرون يقومون بمخالفات بحماية «السورية للتجارة»

جلنار العلي

انتقد الخبير الاقتصادي والأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش في تصريح لـ«الوطن» الآلية الجديدة للدعم التي صرح عنها وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم، التي تنص على تحويل البطاقة الذكية إلى بطاقة حسم من خلال وضع رصيد نقدي فيها، بستطيع المواطن أن يشتري من خلالها ما يشاء من صالات السورية للتجارة، على أن يكون المبلغ الموضوع في البطاقة هو ذاته مبلغ الدعم المخصص لكل عائلة بالآلية الحالية.

واعتبر الدكتور عربش أن هذه الآلية تعد فاشلة وهي عمل غير قانوني وتعني تفعيلاً للسورية للتجارة بأي طريقة كانت لغاية في نفس يعقوب، إضافة إلى أنها إكراه للمواطنين على شراء بضائع من السورية للتجارة ليسوا بحاجة لها، وقد تكون جودتها سيئة ومن ماركات غير معروفة، حيث إن الصالات في دمشق تحتوي على بضائع من ماركات مجهولة وبأسعار تفوق أسعار السوق، لافتاً إلى أن هذه الماركات يشتريها المستثمرون الذين استأجروا الصالات وليس السورية للتجارة والدليل على ذلك اختلافها من صالة إلى أخرى، حيث إن هؤلاء المستثمرين يمارسون مخالفات عديدة بحماية اسم السورية للتجارة، متابعاً: «ماذا يستطيع المواطن أن يشتري من السورية للتجارة إذ إن الكثير من المواد الأساسية مفقودة من الصالات؟».

وحول آلية توزيع الدعم على المواطنين، بيّن عربش أنها آلية خاطئة وتعتبر أن كل مستحقي الدعم يستحقونه بشكل متساوٍ، ففي كل دول العالم يتم إجراء مسوح دقيقة لكل ظروف الأسرة ودراسة على نتائج هذه المسوح لتحديد حجم الدعم الذي تستحقه كل أسرة، لافتاً إلى أن توزيع اعتمادات الدعم البالغة بالموازنة نحو ٤٩٥٠ مليار ليرة تقريباً على البطاقات الذكية البالغ عددها ٤ ملايين بطاقة، يعني أن نصيب البطاقة الواحدة نحو مليون ليرة سنوياً، وهذا الأمر غير عادل إذا ما قيس ذلك على عدد أفراد الأسرة وأوضاعها المادية حيث إن الأسر لا يختلف بعضها عن بعضها الآخر بحجم الدعم المقدم حالياً إلا بكمية الخبز المخصصة، أما كميات الغاز والمازوت والرز والسكر تعد متساوية تقريباً، مشيراً إلى عدم وجود قاعدة بيانات أسرية دقيقة، وبالتالي فإن الدعم بهذه الطريقة يعد هدراً للموارد بلا نتيجة، معتبراً أن دعم ٤ ملايين بطاقة ذكية يعد كارثة واعترافاً بأن حجم الفقر في سورية هائل ويتجاوز ٩٣ بالمئة.

وفي السياق، تمنى عربش من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تستقر على آلية معينة وطرحها للنقاش، ويجب التوقف عن التجريب وتسمية الارتجالات بأنها آليات وخطط، حيث إن ذلك يؤثر بشكل كبير في معنويات الناس وحيواتهم، لافتاً إلى أن الدعم في كل دول العالم تشوبه أخطاء ولكن تختلف نسبة الخطأ من بلد إلى آخر، وفي الإطار ذاته، نفى عربش حقيقة ما قاله وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمقابلة الإذاعية أنه وضع البطاقة الذكية عندما كان وزيراً للاتصالات حينها بآليتها الكاملة، وإنه صدر بها قرار من رئاسة مجلس الوزراء، وتأخر تطبيقها فيما بعد ثم تم تطبيقها على المحروقات وإنه لو تم تطبيقها كما وضعت في عام ٢٠٠٧ لما وصل الحال إلى ما هو عليه الآن من استبعاد من الدعم وغير ذلك، مبيناً أن ما طرح في ذلك الوقت هو عبارة عن دعم الأسر بـ١٠٠٠ ليتر مازوت في عام ٢٠٠٨ بسعر ٩ ليرات عندما تم رفع سعر لتر المازوت من ٧ إلى ٢٥ ليرة، وفي العام الذي تلاه تم دعم الأسر بمبلغ ١٠ آلاف ليرة على دفعتين وهذا ما حصل، مشيراً إلى أنه كان موجوداً حينها في رئاسة مجلس الوزراء ثم تسلم المكتب المركزي للإحصاء وكان رئيساً للجنة الفنية لمعالجة هذا الموضوع، وعندما تم تطبيق البطاقة الذكية لم يكن الوزير سالم وزيراً.